14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الخميس والجمعة 11-12 يونيو 2026 م الموافق 25-26 ذو الحجة 1447 هـ - العدد 18151 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 12 صفحة - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : ● طباعة الكتب ● تجليد الكتب ● طباعة المجلات والصحف ● طباعة المفكرات والتقويم ● طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات ● طباعة الأعمال الفنية ● أعمال النشر خدمات التسويق ● خدمات التوزيع ● التصميم والتنسيق ● طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

مايين الرياضة والسياسة

أحمد الجعشاني

من الصعوبة بمكان أن تفصل الرياضة عن عالم السياسة، في عالم دائما متغير و تحكمه الازدواجية والخلط في المعايير والعلاقات السياسية. إن ما يحدث في عالم الرياضة وخاصة كرة القدم الاكثر شعبية في العالم لايمكن فصله عن السياسة الا اذا وجد العدل في تطبيق القوانين بعيدا عن أي علاقات سياسية مشوبة تحت عناوين رياضيه خادعة (الرياضة تجمعنا) .

لعل مايحدث اليوم في أمريكا ليس جديدا ولا بدعا من حيث المعاملة فقد استحدثت هذه الظاهرة و استخدمت كثيرا ومرات عدة في خلط المعايير والكيل بمكيالين .

إن شعار الفيفا المشهور والذي يضعه في كل المحافل الدولية في مسابقات كرة القدم (لا خلط بين السياسة والرياضة) شعار يستخدم فقط واجهة داخل الفيفا وفي ادبيات وقوانين الفيفا الموجودة على الورق ولوائح الفيفا فقط، بينما الواقع شيء آخر. (منع إظهار الشعارات السياسية او الدينية في المباريات الدولية او المدرجات) احيانا قد يطبق مثل هذا القانون على منتخبات وأندية بسبب مخالفة لهذه القوانين ولكن على حسب من هي الفرق أو الدول التي تفرض عليها .

بينما في الجانب الآخر هي نفسها الفيفا خالفت قوانينها حيث دعمت وتغاضت عن رفع شعار ورمز تدعم فيه المثليين الجنسيين في مونديال قطر وفي دوريات اوروبا، و في المقابل ايضا تكررت أيضا اخطاء الفيفا في مشاهد الدعم المفتوحة لاوكرانيا بعد الغزو الروسي لاوكرانيا و من ثم ابعاد روسيا لاحقا من البطولة .

لعل ما يحدث اليوم في المحفل الامريكي من تعقيدات صارمة ضد بعض الوفود والبعثات الرياضية المشاركة يوضح لنا الامر جليا في ازدواجية المعايير والكيل بمكيالين .

تعقيدات تحدث خارج المستطيل الاخضر وتعقيدات الوصول إلى مكان البطولة .

اولا: منح البعثة المنتخب الايراني تأشيرة يوم واحد فقط يوم المباراة والمغادرة فورا بعد انتهاء المباراة واقامة المنتخب الايراني خارج الولايات المتحدة في المكسيك (دولة مجاورة) لعله أمر سخيف جدا أن يتم التعامل مع منتخب مشارك في البطولة هكذا، فهل هذه عدالة في تكافؤ الفرص بين المنتخبات المشاركة؟ بينما الفيفا لم يعترض او يحتج على هكذا ممارسة او على هكذا سلوك. ثانيا: الغاء تأشيرات الكثير من الجماهير التي طلبت حضور ومؤازرة فرقها بعد أن حجزت تذاكر طيران وفنادق وتذاكر الملعب، من سيعوضها عن خسارتها وخسارة الحضور مع منتخباتها؟ .

ثالثا: التعسف والتشديد غير المبرر على بعض البعثات المشاركة في المطارات الامريكية وهو ماحدث للاعب العراقي أيمن حسين ومصور البعثة وإلغاء التأشيرة وعودتهما دون اي مبرر لذلك، والحكم الصومالي عمر عبد القادر باتن احسن حكم في أفريقيا تلغى تأشيرته ويعود الى بلده، ولم يتدخل رئيس الفيفا انفانتينو بل قال ان هذا أمر يخص البلد المضيف. ليس هذا وحسب بل طريقة التفتيش التي تم عرضها لبعض المنتخبات الرياضية المشاركة بطريقة مهينة وغير إنسانية وكأنهم مجاميع إرهابية، بينما هم كباتن ولاعبون كبار يمثلون بلدهم. هذا ناهيك أن أسعار تذاكر المباريات تعد الاغلى في العالم وكذلك أسعار الفنادق والمواصلات مقارنة بمونديال قطر.

لاشك أن مايحدث في هذه البطولة الاكبر في العالم يعد مؤشرا خطيرا بأن القادم سيكون أسوأ .

انفانتينو الرئيس الحالي للفيفا الذي جاء بعد إقالة بلاتر وبعد تحقيقات جنائية سويسرية وضغوط هائلة من السلطات الامريكية، حاضر في البيت الابيض في كل مناسبة. بلاتر قال إن سبب إقالته هو الضغوطات الامريكية وادعاءات فساد في عملية التصويت على منح بطولة العالم ٢٠١٨ و ٢٠٢٢م الى روسيا وقطر، وهو ما اغضب أمريكا التى كانت ترى أنه تم التآمر على ملفها في التصويت لبطولة ٢٠٢٢م لكأس العالم .

ياترى هل فهم اهل الرياضة لماذا منح ترامب جائزة السلام من رئيس الفيفا انفانيتنو بعد أن رفضت نوبل منحه الجائزة؟!!

كلية الحقوق بجامعة عدن والمفوضية ترسمان خارطة تعاون لتعزيز حماية اللاجئين

عدن / خاص :

أوصت ورشة العمل العلمية حول «الإطار المفاهيمي للجوء والتحديات المعاصرة في حماية اللاجئين»، التي نظمتها كلية الحقوق بجامعة عدن بالشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR)، بضرورة تعزيز التعاون والتنسيق بين المفوضية والجهات الحكومية المختصة لمعالجة التحديات المرتبطة بقضايا اللجوء واللاجئين، والاستفادة من المخرجات العلمية للورشة في دعم جهود الحماية الإنسانية وتطوير السياسات والإجراءات ذات الصلة. كما دعت إلى توسيع مجالات الشراكة والتعاون بين كلية الحقوق بجامعة عدن والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين في مجالات البحث العلمي والتدريب والتأهيل وبناء القدرات، بما يسهم في تطوير المعرفة القانونية المتخصصة وتعزيز الأدوار المشتركة للطرفين في خدمة المجتمع والقضايا الإنسانية ذات الأولوية.

وفي ختام أعمال الورشة، أكد عميد كلية الحقوق الدكتور/ محمد صالح محسن أن الكلية تضع ضمن أولوياتها دعم البحث العلمي والدراسات القانونية المرتبطة بالقضايا الإنسانية والحقوقية المعاصرة، وفي مقدمتها قضايا اللجوء والحماية الدولية، مشيرًا إلى أن تنظيم هذه الورشة يأتي في إطار الشراكة الاستراتيجية مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بهدف بناء قدرات الكوادر القانونية والأكاديمية، وتهيئة بيئة علمية تسهم في تطوير المعرفة القانونية المتخصصة وتقديم رؤى عملية تسند جهود الجهات المختصة في التعامل مع هذه الملفات وفقًا للمعايير الدولية.

وثمّن عميد الكلية اهتمام ودعم رئيس جامعة عدن الدكتور/ الخضر ناصر لصور وإشرافه المباشر على تنظيم هذه الورشة النوعية، وحرصه المستمر على تعزيز علاقات الجامعة وشراكاتها مع المؤسسات والمنظمات الدولية، كما أشاد بالدور الفاعل للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ممثلة بمحمد رفيق نصري رئيس مكتب المفوضية في عدن وفريق عملها، وما قدموه من مساهمات علمية وتنظيمية أسهمت في إنجاح الورشة وتحقيق أهدافها.

كما عبّر عن شكره وتقديره لجميع المشاركين والباحثين ومقدمي الأوراق العلمية الذين أثروا جلسات الورشة بأوراق علمية متخصصة ونقاشات مثمرة عكست أهمية الموضوعات المطروحة وحيويتها.

واستمرت الورشة يومين متتاليين بمشاركة (22) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس بكلية الحقوق، إلى جانب ممثلين ووكلاء عن عدد من الوزارات والجهات الحكومية ذات العلاقة، شملت مكتب النائب العام، ووزارات الخارجية والداخلية وحقوق الإنسان والشؤون القانونية والشؤون الاجتماعية والعمل والعدل والتخطيط والتعاون الدولي، بالإضافة إلى مصلحتي الهجرة والجوازات والأحوال المدنية والسجل المدني، وإدارة أمن عدن، في تأكيد واضح على أهمية تعزيز الشراكة بين المؤسسات الأكاديمية والجهات الحكومية والمنظمات الدولية لمعالجة قضايا اللجوء والحماية الإنسانية وفق رؤية علمية وقانونية متكاملة.

تنفيذاً لقرارات وزير النقل.. إجراء عملية استلام وتسليم لقيادة مطار عدن الدولي

عدن / خاص:

شهد مطار عدن الدولي، أمس، مراسيم استلام وتسليم بين القيادات السابقة والجديدة لإدارة المطار، بحضور رئيس لجنة الاستلام الوزارية، وكيل وزارة النقل لقطاع النقل الجوي المهندس طارق عبده علي.

وجرت عملية الاستلام والتسليم تنفيذاً لقراري وزير النقل محسن حيدرة العمري رقم (31) ورقم (32) لعام 2026، حيث تم استلام وتسليم مهام مدير عام مطار عدن الدولي بين المدير السابق العميد هيثم جابر والمدير الجديد الدكتور سقاف علي.

كما جرت عملية استلام وتسليم مهام نائب مدير عام المطار بين النائب السابق الدكتور منيف الزغلي والنائب الجديد المهندس عبدالله جميع، وذلك وفقًا للإجراءات الإدارية المعتمدة وبحضور اللجنة المختصة.

وجرت مراسيم الاستلام والتسليم في أجواء طيبة سادتها روح التعاون والمسؤولية، بما يعكس الحرص على ضمان استمرارية العمل وتعزيز الأداء المؤسسي في مطار عدن الدولي.

حضر مراسيم الاستلام والتسليم الوكيل المساعد لقطاع المطارات بالهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الدكتور ناصر ناجي، إلى جانب عدد من مدراء العموم في الهيئة، ومدراء الإدارات في مطار عدن الدولي، ومدراء الجهات الأمنية العاملة في المطار.

توضيح للرأي العام حول اعتقال الأجهزة الأمنية بأبين ناشطاً مجتمعياً

أبين / خاص:

أوضحت الأجهزة الأمنية في محافظة أبين، إزاء ما تناقلته بعض وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بشأن قيامها باعتقال ناشط مجتمعي، وأن سبب الاعتقال يعود إلى خلاف شخصي، إضافة إلى ما نشرته بعض المواقع الإعلامية حول مطالبة أسرة المقبوض عليه بإطلاق سراحه، أنه ومن منطلق المسؤولية والمصداقية، فإنه يجري التوضيح على النحو الآتي:

إن عملية اعتقال المدعو (أ. ح.م.ح) جاءت بعد متابعة ورصد استمرا لمدّة طويلة، بتهمة التخابر مع جماعات إرهابية تابعة لتنظيم القاعدة، من خلال التواصل المباشر مع أحد قيادات التنظيم في وادي عومران من جهة، ومن جهة أخرى تلقي حوالات مالية من المدعو (أبو أحمد الجنيدي)، الذي يشغل منصب محافظ محافظة أبين في حكومة صنعاء (الحوثيين)، وكان الهدف منها زعزعة السكينة العامة.

وتؤكد الأجهزة الأمنية أن جميع الأدلة المتعلقة بالقضية تم عرضها على النيابة الجزائية في ملف مكتمل بالعاصمة المؤقتة عدن، وتم إصدار أوامر قبض قهرية بشأنها، مشيرة إلى أنه أثناء مواجهته بالأدلة في هذا اليوم، اعترف المتهم وأقر بها طوعًا خلال التحقيقات.

كما أوضحت الأجهزة الأمنية أنه خلال نحو عامين مضيا، استخدم المدعو (أ. ح. م. ح) صفحته الشخصية على منصات التواصل الاجتماعي في تشويه الأجهزة الأمنية، من خلال بث الإشاعات ونشر الأخبار المغرضة والمغلوطة والكيدية، ونشر العشرات من المنشورات المسيئة لإدارة أمن المحافظة وقيادتها، وإثارة الفتن داخل المؤسسة الأمنية، حيث تم فتح ملف موثق بجميع تلك الإساءات والاتهامات لإدارة أمن أبين.

وأضافت أنه تم رفع ملف متكامل إلى نيابة الأموال العامة بمحافظة أبين، وتم استلامه من قبل السجل الجنائي بالنيابة، وصدرت على إثره أوامر قبض قهرية.

وأشارت إلى أن المتهم أدلى باعترافاته الطوعية بأنه كان يتلقى مخصصات مالية شهرية من بعض الشخصيات بهدف الإساءة لإدارة أمن المحافظة بغرض التشويه، مؤكدة أنه أثناء التحقيقات تم توثيق تلك التحويلات المالية، كما تم توثيق التواصل المباشر بينه وبين الجهات التي كانت تمده بالمال عبر هاتفه الشخصي.

وأكدت قيادة أمن أبين للرأي العام أنها تؤمن بالمبادئ التي سارت عليها خلال السنوات الماضية، والتي يعرفها أبناء أبين، في حرية الرأي والتعبير وقبول النقد، ولم يتم تسجيل أي انتهاك لحرية التعبير خلال تلك الفترة.

وشددت على ضرورة التفريق بين حرية الرأي وبين تنفيذ أجندات مشبوهة تابعة لجهات معادية تستهدف الأجهزة الأمنية وقيادتها، وتهدف إلى زعزعة الأمن والاستقرار.

يوميات

الخدمات.. اختبار دولة لا معركة نفوذ

يكتبها المستشار/ سالم سلمان*

في المناطق المحررة، لا ينبغي أن يتحول ملف الخدمات إلى ميدان للصراع السياسي أو المحاكات أو تنازع السلطة، حتى وإن حاول البعض دفعه إلى هذا الاتجاه. فالكهرباء والمياه والوقود والنقل والنظافة ليست مسؤولية محافظ بعينه، ولا وزير محدد وحده، بل مسؤولية سلطة مجتمعة، وحكومة كاملة، ومؤسسات دولة مطالبة بأن تعمل بروح واحدة وضمن الإمكانات المتاحة.

والخدمات ليست ملفًا فنيًا فقط، بل هي ملف اقتصادي ومعيشي مباشر؛ فكل خلل فيها ينعكس على كلفة الإنتاج، واستقرار الأسواق، وحركة التجارة، وقدرة القطاع الخاص على العمل، ومعيشة المواطن وثقته بالدولة.

هناك جهد حكومي حقيقي لتجاوز هذه الأزمات، قد لا يكون كافيًا بحجم المعاناة، وقد تصطدم نتائجه بظروف قاسية وإمكانات محدودة وتراكمات معقدة؛ لكن الفعل الصحيح يظل ملموسًا، والقرار الجاد يترك أثره، والحضور المسؤول في قلب المشكلة يمنح الناس قدرًا من الثقة بأن معاناتهم ليست متروكة بلا متابعة.

في المجتمعات المستقرة، قد يكون التنافس السياسي حول الخدمات جزءًا من الرقابة والمساءلة. أما في مجتمعات خارجة من حرب طويلة، وانقسام اقتصادي وإداري، وضغط معيشي قاس، فإن تحويل الخدمات إلى ساحة اصطياد سياسي ينتج أثرًا عكسيًا لا يخدم المواطن، ولا يقوّي السياسة، ولا يحمي المجتمع.

هذا لا يعني تعطيل النقد أو إعفاء السلطة من واجبها، بل يعني أن النقد يجب أن يكون مسؤولًا، وأن المساءلة يجب أن تقود إلى تصحيح، لا إلى هدم الثقة العامة. فالفرق كبير بين كشف الخلل واستثماره، وبين المطالبة بالحل وتعميق الأزمة.

الخدمات حق للناس، وواجب على الدولة، واختبار لجدية السلطة ووعي المجتمع ومسؤولية القوى السياسية. وفي مثل ظروفنا، لا يحتاج المواطن إلى من يستثمر معاناته، بل إلى من يخففها؛ ولا يحتاج السوق إلى مزيد من الارتباك، بل إلى قدر أكبر من الاستقرار والثقة.

المسؤولية جماعية، والحل لا يصنعه فرد، ولا تحتكره جهة، ولا ينهض به خطاب غاضب وحده؛ بل تصنعه إرادة سياسية مسؤولة، وعمل مؤسسي متكامل، وتعاون صادق بين السلطات. فإدارة الخدمات في زمن الأزمات ليست معركة نفوذ، بل امتحان دولة ومجتمع، والكل مطالب بالنجاح فيه.

* نائب وزير الصناعة والتجارة

محطات

الحق لا يسقط بالتقادم..!

علي عبدربه غزال

في خضم الحياة اليومية وما تشهده المجتمعات من خلافات ونزاعات ومظالم، يعتقد البعض أن الحقوق يمكن أن تضيع مع مرور الوقت، أو أن القوة والنفوذ والمكانة الاجتماعية قادرة على طمس الحقيقة وإسكات أصحاب الحقوق. غير أن هذه النظرة تبقى بعيدة عن جوهر العدالة والقيم الإنسانية والدينية التي تؤكد أن الحق لا يسقط مهما طال الزمن أو تعددت المبررات.

فكثير من المظلومين قد يلتزمون الصمت لأسباب مختلفة؛ خوفا من الأذى، أو تجنبًا للخلافات، أو حفاظا على العلاقات الاجتماعية، إلا أن هذا الصمت لا يعني أبدًا التنازل عن الحقوق أو سقوطها. فالحق يبقى قائمًا، محفوظا في ميزان العدالة الإلهية، لا يضيع منه شيء مهما حاول البعض تجاهله أو إنكاره.

وتبرز خطورة الظلم حين يظن الظالم أن نفوذه أو قدرته على التأثير في الرأي العام كفيلان بإخفاء الحقيقة. فقد تشوه صورة صاحب الحق، أو تختلق المبررات لتبرئة المخطئ، أو تمارس الضغوط لإسكات المظلوم، لكن كل ذلك لا يغير من حقيقة ثابتة وهي أن الحقوق لا تلغى بالتجاهل، ولا تمحى بالمجاملات، ولا تسقطها الكلمات المعسولة أو المواقف العابرة.

ويؤكد المنهج الإسلامي أن حقوق العباد من أعظم الأمانات التي يجب أداؤها، وأن التوبة الصادقة لا تكتمل بمجرد الندم أو الاستغفار باللسان، بل تتطلب رد المظالم إلى أصحابها، والاعتراف بالخطأ، والعمل على إصلاح ما أفسده الظلم وهنا لابد من دعوة واضحة لمراجعة النفس وتصحيح الأخطاء قبل فوات الأوان.

كما أن الانحياز للباطل أو السكوت عن الظلم أو المشاركة في الإساءة إلى الآخرين، سواء بدافع المصلحة أو الخوف أو المجاملة، لا يعفي الإنسان من المسؤولية الأخلاقية والدينية. فكل موقف يتعارض مع الحق يبقى شاهدًا على صاحبه، وكل مظلمة تنتظر يوما ترد فيه الحقوق إلى أهلها.

إن المجتمعات التي تحترم الحقوق وتؤمن بالعدالة هي المجتمعات القادرة على تحقيق الاستقرار والتماسك. أما المجتمعات التي تسمح بضياع الحقوق أو تبرر الظلم، فإنها تفتح أبواب الفتن والانقسامات وفقدان الثقة بين أفرادها.

ويبقى الحق حقيقة راسخة لا تتأثر بالأهواء ولا بالمصالح. قد يتأخر ظهوره، وقد يطول انتظار أصحابه، لكنه لا يموت ولا يندثر. فالحق سيظل حيا ما دامت هناك عدالة إلهية لا تغفل، وما دام هناك يوم ترد فيه المظالم إلى أهلها.

فالحق لا يسقط، ولن يموت، وسيظل باقيا حتى يعود إلى صاحبه، أو يقضي الله فيه يوم لا تضيع الحقوق ولا تهضم المظالم.

إصابة طفلة برصاص قناص حوثي غرب تعز

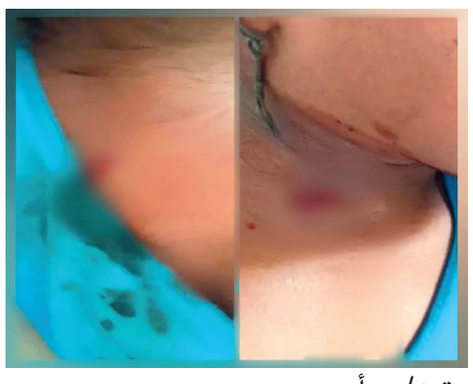

تعز / سبأ:

أصيبت طفلة، عصر يوم أمس، برصاص قناص تابع لمليشيات الحوثي الإرهابية المدعومة من النظام الإيراني، في قرية الطوير بمديرية مقبنة غربي محافظة تعز.

وأفادت مصادر محلية بأن الطفلة دعاء فؤاد عبده صالح سالم (7 سنوات) تعرضت لإصابة بطلقة قناص حوثي أثناء وجودها بالقرب من منزل أسرتها في قرية الطوير، حيث جرى إسعافها إلى أحد المراكز الطبية لتلقي العلاج.

وتأتي هذه الجريمة ضمن سلسلة الانتهاكات التي ترتكبها مليشيات الحوثي الارهابية بحق المدنيين في محافظة تعز، والتي أسفرت خلال السنوات الماضية عن سقوط العديد من الضحايا من الأطفال والنساء نتيجة عمليات القنص والاستهداف المباشر للأحياء السكنية والقرى المأهولة بالسكان.